التنمية الفلسطينية بين محاولات الانعتاق وتحديات التشوه : استحضار تجربة ذاتية كنموذج في التطوير

إبراهيم راشد أبو الهيجاء
باحث وكاتب فلسطيني
منسق هيئة الأعمال الخيرية في الضفة الغربية
مؤتمر التنمية وإعادة الاعمار
جامعة النجاح الوطنية – نابلس
13-14\3\2006

(1) مفاهيم (التنمية ، المجتمع المدني)

مفهوم التنمية

ظهر حقل التنمية بمثابة ردة فعل للتغيرات التي حدثت في المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وقبلها كانت الدراسات السياسية تحلل مفاهيم مجردة مثل الديمقراطية، والدستورية، والاشتراكية، والشيوعية، والرأسمالية، ولكن مع بداية الستينيات برز مفهوم التنمية بشكل ملحوظ ، ويعزو هانتغتون ذلك إلى الزيادة في عدد الوحدات السياسية التي تدعى "دولا"، ومن هنا ظهر مصطلح "العالم الثالث" الذي عكس حالة التطور التي شهدتها الدول الصناعية أو ظهور دول ذات قوة و ثقل مركزي في الحدث السياسي .

ومن الملاحظ أن مفهوم التنمية ارتبط ابتداء بعلم الاقتصاد، "بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ".

أما في حقل السياسة، فقد ارتبط مفهوم التنمية السياسية بالتغيير الاجتماعي بقصد الوصول إلى نموذج الدول الصناعية التي تقوم على أسس الديمقراطية والتعددية والتنافس الاقتصادي الحر.

ومع تنوع الحقول المعرفية، استخدم مصطلح التنمية في الثقافة والتغيرات الاجتماعية، ولاحقا جرى ابتداع مصطلح التنمية البشرية ليرتبط بالجانب الامبريقي لقياس مستويات المعيشة والدخل.

وقد عرف مونت بالمر "حقل التنمية بأنه دراسة الطريقة التي تتداخل فيها السياسات مع المتغيرات الأخرى المحيطة بها، لتصنع سلبا أو إيجابا قدرة دول العالم الثالث على التمتع بحياة ذات قيمة شبيهة بتلك التي تتمتع بها دول العالم الأول المتقدم صناعيا " .

لكن علينا أن نلحظ هنا أن مفهوم التنمية يواجه إشكاليات كثيرة يستلزم الوقوف عندها قبل التسليم بمفاهيمها:

1- الطبيعة التغريبية للمفهوم، كونه يحدد أن طريق التنمية قاصر على التحاق الآخر بالغربي، كطريق وحيد للتقدم والحداثة، وهذا ليس بالضرورة صحيحا.

2- الطبيعة الحتمية التي ترى أن تحول المجتمع التقليدي إلى النموذج الغربي التحديثي هو حالة مفروغ منها، ولكن التجربة التاريخية لا تؤكد هذه المقولة.

3- العجز عن تقديم تعريف عالمي وشامل للتنمية، وبالتالي صعوبة إيجاد مقياس متفق عليه للتنمية.

4-غلبة الاعتبارات المادية والقياسات الكمية على الحياة الإنسانية، و بالتالي نفي وجود مصدر مستقل للمعرفة عن التقديرات الإنسانية، وهذا يخالف معتقدات آخرين مختلفين عن الغرب بمصدر المعرفة وبالتالي بآليات القياس .

5-إشكالية حياد بعض المعايير وبالتالي صحة أو منطقية نتائجها، التي جعلت التنمية أسيرة للمتغيرات وليس للتجريب.

6-إشكالية وحدة التحليل في حقل التنمية بين الناظرين إليها، تارة كمجتمع وتارة وكأنها الفرد وتارة كدولة، ما أدى إلى اختلاف في المفاهيم والنظريات والمناهج..

وبالمقابل يمكننا الحديث هنا عن مصطلح النماء كون التنمية تعبر لغة عن زيادة الشيء من خارجه بينما النماء يعبر عن الزيادة في داخله وذاتيته .

مفهوم المجتمع المدني

في خبرته الغربيةلا يمكن بحال عزل مفهوم "المجتمع المدني" عن السياق التاريخي الذي نشأ فيه، ونقصد بالسياق التاريخي هنا: نشأة المفهوم داخل التشكيل الحضاري الغربي باعتبار المفهوم بلفظه والدلالات التي يحملها والمضمون الذي يحدده قد نشأ وتطوّر داخل هذا التشكيل بواقعه وصراعاته الاجتماعية والفكرية.

إن هذا التاريخ من شأنه أن يدلنا أولاً على الظروف التاريخية التي أحاطت بتشكيله وتشكله حتى استقر الحال على ما هو عليه الآن من طرحه "كقيمة مرجعية حاكمة" -أو ينبغي أن تحكم- حركة التطورات العالمية في علاقة المجتمع بالدولة وفي تحقيق النظام الديمقراطي.

كما أن إدراك هذا التاريخ من شأنه أن يوضح لنا ثانياً التضمينات الفلسفية التي تقف وراء المفهوم فتتلبس به ولا تنفك عنه، وهذا الإدراك من شأنه أن يساعدنا -نحن العرب والمسلمين- على تحديد أو بناء موقف أكثر تركيباً وعمقاً في النظر إلى مفهوم "المجتمع المدني" والتفاعل معه، وأخيراً فإن إدراك الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأة المفهوم تساعدنا على بلورة وتحديد الملابسات التي يجب أن نعيها عند نقل هذا المفهوم -الذي نشأ داخل تشكيلة حضارية ما- إلى التشكيلة الحضارية للأمة بقيمها وفلسفتها ونظرتها للكون والحياة والإنسان.

مفهوم "المجتمع المدني" -في جذوره التاريخية- نشأ في إطار الصراع بين القديم والجديد في أوربا القرن السابع عشر والثامن عشر، أو بعبارة أخرى فقد نشأ المصطلح في إطار التخلص من "أزمنة العصور الوسطي"، وفي إعلان القطيعة مع النظام القديم جملة وتفصيلاً، والقبول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، وقد التبس هذا الصراع بمعارك فكرية وأيديولوجية، كما ارتبط بقوى اجتماعية صاعدة وأخرى مندثرة، وقد تركت هذه المعارك آثارها على الأسس الفلسفية التي يتأسس عليها المفهوم - مفهوم المجتمع المدني - .

ولذا كانت مفاهيم الصراع والتعاقدية والمدني هي الأسس الفلسفية التي يقوم ويتأسس عليها مفهوم المجتمع المدني في خبرته الغربية، واستند فيها لعدة مقومات وأفكار أهمها :

1 - فكرة الطوعية: باعتبارها أحد أسس تكوين بعض التشكيلات المؤسسية والاجتماعية.

2 - المؤسسية: أو بالأحرى المؤسسات الوسيطة التي تنشأ لتملأ الفراغ بين الدولة والسلطة السياسية والأسرة، ولتقوم بوظائف ومهام متعددة.

3 – أما العنصر الثالث: فيتعلق باستقلال هذه المؤسسات عن السلطة السياسية، ومحاولة التملص من هيمنة الدولة وطغيانها على المجتمع.

4 – وأخيراً: فإن المفهوم يرتبط بعدد من القيم والمفاهيم الأخرى التي لا تنفك عنه لزوماً وتلازماً، أبرزها: مفهوم المواطنة، ومفهوم حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية والشعبية، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف...إلخ.

إن التمييز بين الأسس الفلسفية التي يستند إليها مفهوم "المجتمع المدني"، وبين المقومات التي تمثل مؤشرات دالة عليه وموضحة لمضمونه، إن هذا التمييز من شأنه أن يساعدنا في بناء موقف أكثر تعقيداً وتركيباً في النظر إلى المفهوم والتعامل معه، فإذا كان الإنسان المسلم –عند تعامله مع هذا المفهوم– يرفض الأسس الفلسفية التي ينطلق منها المفهوم باعتباره يحمل نظرة للكون والحياة والإنسان تتناقض أو تتباين مع هذه الأسس، إلا أن الموقف من المقومات موقف مختلف، لأنه قد يقبل من هذه المقومات ويرفض، بل إن الخبرة الحضارية لأمتنا تسمح بتقديم نموذج مختلف يمثل إسهاماً حقيقياً لها في صياغة الواقع والأفق العالمي المنشود ومنها مفهوم المجتمع الأهلي .

فالعمل الأهلي هو جهد تبذله الأمة بجميع فئاتها وطوائفها ومؤسساتها مستهدفة تحقيق مقاصد الشرع الخمسة (حفظ الدين، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ النفس، وحفظ العرض)، أو بعبارة أخرى، فإن جوهر العمل الأهلي –في الرؤية الإسلامية– هو تحقيق مقصد "العمران" في الأرض {هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} "هود:61"، الذي هو سبيل تحقيق ذاتية الأمة ومثاليتها في أرض الواقع.

العمل الأهلي بهذا المعنى يتأسس على مجموعة من المفاهيم المحورية والتي أهمها المسئولية الجماعية والمسئولية الفردية معاً، والتوازن الدقيق الذي يقوم بينهما في الرؤية الإسلامية يستدعيان مفهومين على درجة كبيرة من الأهمية يتأسس بهما العمل الأهلي في الرؤية الإسلامية وهما: الفرد والأمة.

(2) الإطار العام للتنمية الفلسطينية

توصيف

جاءت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخانقة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني بشكل أساسي نتيجة لسياسات الاحتلال الممنهجة ضد جميع مكونات المجتمع الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة الخمس. والتي تمثلت في إضعاف متعمد لبنية مؤسسات السلطة الخدمية والانتاجية، تدمير مؤسسات القطاع الخاص وخاصة القطاع الزراعي والصناعي، بناء جدار الفصل العنصري والذي فصل عشرات آلاف الفلسطينيين عن مصادر رزقهم، كذلك سياسة فرض الحصار، منع وصول المواد الخام ومصادر الطاقة، إلخ. وساهمت سياسات السلطة غير الرشيدة في جعل أثر سياسات الاحتلال أشد ضراوة، لذا فإن الحكومة القادمة سترث أزمة خانقة يعيشها المجتمع الفلسطيني منذ فترة طويلة، حيث إن التمويل الدولي متوقف منذ أيلول/سبتمبر 2005 بسبب عدم رضا المجتمع الدولي عن حجم الإصلاحات التي كان على السلطة الفلسطينية القيام بها.

في هذا السياق بلغت موازنة السلطة لعام 2005 ما قيمته 2 مليار ومائتان وعشرين مليون دولار وذلك بزيادة قدرها 20% عن موازنة 2004. افترضت وزارة المالية المكلفة بإعداد موازنة السلطة أن يتم تغطية أكثر من60% منها من الدعم الخارجي. في حين أن ما دفعته الدول المانحة حتى نهاية عام 2005 لم يزد عن

450 مليون دولار أي أقل من 40% من توقعات وزارة المالية. وقد أكد البنك الدولي أن العجز في موازنة السلطة لعام 2005 وصل إلى مليار دولار. وهنا يجب التساؤل لمصلحة من كان التضخيم المتواصل لموازنة السلطة الفلسطينية دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الظروف السياسية التي نعيشها قد أوصلنا إلى هذه الحال. فليس هناك دولة ترهن 60 % من موازنتها، أي حاضرها، مستقبلها، برامجها، وجودها ومصداقيتها أمام شعبها لنوايا وتعهدات المجتمع الدولي.

ولا يعكس توزيع بنود الصرف في الموازنة العامة أي نهج تنموي مستدام، فقد تم تخصيص أكثر من ثلثيها للمرتبات وأقل من الثلث لمشاريع التطوير، وحصلت الوزارات المسؤولة عن القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة والسياحة والتعليم على القليل مقارنة بالمؤسسات والهيئات الحكومية الخدمية، مما رسخ وضاعف حالة الفقر والبطالة وجعل من الموازنة عبئاً على كاهل المجتمع الفلسطيني بدلاً من أن تكون أداة وبرنامجاً تنموياً حقيقياً. كذلك فإن عملية إعداد الموازنة منفصلة تماماً عن عملية إعداد خطة التنمية التي تعدها وزارة التخطيط وهذا ما أشار إليه وزير التخطيط غسان الخطيب، الذي قال في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي للمركز الصحفي الدولي (الهيئة العامة للاستعلامات): إن عملية صياغة الموازنة والخطة منفصلان، وهذا أمر لا يصدق!! أن لا يتم تنسيق خطة التنمية للسلطة الفلسطينية مع موازنة السلطة .

وصرح مدير البنك الدولي في فلسطين نايجل روبرتس بمناسبة انتهاء عمله في الأراضي الفلسطينية أن على السلطة الفلسطينية إما تخفيض الرواتب أو تخفيض عدد الموظفين. كذلك امتنعت الدول المانحة في مؤتمر لندن الذي عقد في منتصف كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي عن مواصلة دعم السلطة نظراً لتقاعسها عن تنفيذ إصلاح حقيقي في الإنفاق العام. كذلك أوقف الاتحاد الأوروبي صرف دفعة من المساعدات بقيمة 35 مليون دولار في 20 كانون الثاني/يناير 2006 معللاً ذلك بعدم اتخاذ السلطة أي إجراءت إصلاحية. هذا يؤكد أن مؤشرات الأزمة قد لاحت في الأفق منذ شهور، فلماذا لم يتم أخذ ذلك في الاعتبار بالبدء في إجراءات وقائية؟ بل تم الإمعان في الصرف غير الضروري والذي تمثل في زيادة آلاف الموظفين الجدد، عدم إيقاف المصروفات غير الضرورية كالسفر، السيارات الفارهة، الترقيات غير المبررة، تضخيم مرتبات أعضاء المجلس التشريعي إلخ. كذلك لم يتم مصارحة المجتمع الفلسطيني بحقيقة الوضع بل تم زيادة رواتب العسكريين، وبدء تنفيذ قانون الخدمة المدنية الذي استدعى نفقات إضافية ضخمة!. وقد أعلن النائب العام الفلسطيني في بداية الشهر الحالي عن بدء التحقيق في خمسين قضية فساد يتهم أصحابها بسرقة أو إهدار 700 مليون دولار. وهذه المبالغ هي النزر اليسير من ملفات الفساد المعروفة والموثقة. ولإدراك معنى هذا الرقم نبيّن أن هذا المبلغ كاف لدفع رواتب جميع موظفي الحكومة لفترة ثمانية شهور!! .

حيث يبلغ عدد موظفي القطاع العام136000 موظف من بينهم 58000 عسكري تستحوذ رواتبهم على أكثر من ثلثي الموازنة.وهي باتت تشكل عبئاً ثقيلاً دائماً على موازنة السلطة العامة. كذلك يتصف الجهاز الحكومي بعدم فاعليته الإدارية على الرغم من ضخامته العددية، كذلك يتصف بفقره للكفاءات المتخصصة حيث كان يتم التوظيف في معظم الأحيان حسب معايير غير موضوعية وضمن فلسفة المحاصصة السياسية. ستواجه الحكومة القادمة تحدياً كبيراً والذي يتمثل في كيفية إعادة الحياة إلى هذا الجهاز البيروقراطي الضخم وتعزيز التعاون بين بعض الوزارات التي كان عملها يوصف بالأحادية والفردية والمزاجية وانعدام الخطط والرؤية.

بالمقابل تؤكد المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والأنروا ومركز الإحصاء الفلسطيني تزايد نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني إلى مستويات خطيرة جداً، حيث تؤكد أن أكثر من 65% من الفلسطينيين يعيشون على أقل من دولارين يومياً وهو معدل الفقر النسبي، كذلك فإن حوالي 20% يعيشون على أقل من دولار واحد في

اليوم وهو مستوى الفقر المدقع، أو بعبارة أخرى 20 % من المجتمع الفلسطيني يعيش في مجاعة. كذلك بلغت مستويات البطالة حوالي 70% خاصة بين الشباب الخريج والذين يقدر عددهم بأكثر من خمسين ألف خريج جامعي عاطل عن العمل، يضاف إليهم سنوياً حوالي 45000 طالب عمل جديد ومن بينهم 10000 خريج جامعي. إن زيادة نسب البطالة والفقر قد نتج عنها مشاكل اجتماعية خطيرة مثل: زيادة نسب التسرب من المدارس والتعليم العالي، زيادة نسب الجريمة، عمليات السطو المسلح، سلب الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداء على القانون العام وانتشار ظواهر الفلتان الأمني وخطف الأجانب العاملين في فلسطين. وهذه ظواهر انتشرت كثيراً في العامين الأخيرين مما أساء لصورة القضية الفلسطينية في الخارج ووضع السلطة الفلسطينية في موقف حرج جداً أمام شعبها وأمام المجتمع الدولي. إن فرض هيبة القانون وتعزيز سيادة النظام ومحاربة أخذ القانون باليد ستشكل تحديات هامة جداً على المستوى الداخلي لأي حكومة قادمة، وستكون هذه القضايا مؤشرات قياس على مدى نجاحها.

مشهد السلطة الفلسطينية في سياق التنمية الفلسطينية

بالإطار العام يمكننا وصف مشهد السلطة الفلسطينية بين التحديات والمهمات كالتالي

❖ قطعت السلطة شوطاً ملموساً في بناء مؤسساتها وهيئاتها وتقديم الخدمات ومشاريع البنية التحتية وتنظيم العلاقة مع المجتمع الاهلي والقطاع الخاص، وبدأت بإصدار بعض القوانين والتشريعات رغم التحديات التي تواجهها كالسيادة على الأرض وممارسات الاحتلال التدميرية.

❖ لكن للأسف لم يصار إلى بلورة إستراتيجية تنموية تؤدي إلى تنمية بشرية تتسم بالاستدامة، وغابت المرجعية القانونية الدستورية الضامنة لحقوق المواطن وتفشى الفساد الإداري والمالي بشكل بنيوى وجوهري .

❖ الموازنة الفلسطينية في تراجع مستمر بسبب ضعف الإنفاق التنموي، والخلل في الإنفاق التطويري بين المناطق المختلفة، وتراجع الإيرادات،مع انخفاض معونات تمويل المشاريع التطويرية والخلط بين الموازنات التشغيلية والتطويرية من ناحية والموازنة الخاصة الناتجة عن إيرادات الشركات الاحتكارية والهيئات العامة.

❖ من الضروري أن تعيد السلطة الوطنية الفلسطينية تعريف ذاتها بحيث تكون سلطة حاملة أمينة للمشروع الوطني الذي يكتنز طموحات الشعب نحو الحرية والاستقلال وليست ممثلة لفئة أو شريحة محدودة وقليلة العدد .

❖ من المهم وعلى الدوام أن تحصل السلطة على دعم ومؤازرة المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية والاجتماعية والنخبوية .

❖ خلق مقومات اقتصاد المقاومة و الصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة ، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف أو المخيمات أو المناطق الفقيرة، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي – بعد المحاسبة القانونية– امتلاك أي مواطن أو مسؤول لأي شكل من أشكال الثروة غير المشروعة و إلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله و أنواعه و أساليبه عموما وفي مؤسسات السلطة خصوصا .

❖ انتهاج شفافية عالية في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج لضمان تعظيم النتائج وتقليل التكاليف، وبما يكفل التأييد الجماهيري للسلطة وبرامجها

❖ من الضروري مكافحة شركات الاحتكار التي تساهم في إفقار المجتمع الفلسطيني وحرمانه من موارده.

❖ كذلك يجب خلق تعاون حقيقي بين الوزارات ذات العلاقة والقضاء على حالة التنافس والصراع فيما بينها، كذلك داخل الوزارة الواحدة. كذلك التنسيق والتعاون المبني على الثقة مع مؤسسات المجتمع الأهلي .

❖ من الضروري تبنّي سياسة التقشف فعلاً لا قولاً، بما يستوجب التقليص الكبير في بنود الصرف الترفي والاستهلاكي غير المنتج، اقتناء السيارات، إيجارات الوزارات، السفر للخارج، الحفلات ومراسم الاستقبال والوداع .

❖ من الضروري إعادة فتح ملفات صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يدرّ استثمارات مملوكة للسلطة الفلسطينية تقدر بمليار ونصف المليار دولار، كذلك ملف حقول الغاز في بحر غزة، وملف شركة الكهرباء وهيئة التبغ، إلخ

❖ يجب أن تكون المساعدات والمعونات المالية للسلطة الفلسطينية غير مرتبطة برهونات سياسية، أو مقابل ثمن سياسي، حيث أن الهدف الأساسي لتلك المعونات يجب أن يتمثل في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتخليصه من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

❖ وضع سياسة تنموية زراعية آنية و مستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي و البنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية.

❖ إشراك مؤسسات المجتمع الاهلي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الفلسطيني في عمليات التخطيط والتنفيذ

❖ فك الارتباط و التبعية و التكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات ، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية ، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي ، الامر الذي يعني إلغاء بروتوكول باريس .

❖ التخطيط لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة و الزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد و إرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي.

❖ العمل على تعزيز مبدأ الشراكة في اتخاذ القرار، وذلك لحشد الجهود والطاقات وتوفير الكفاءات القادرة والمؤهلة على صياغة ورسم الخطط والسياسات واقتراح البرامج والمشاريع التي تخدم عملية التنمية، وتوفير الدعم المالي لها.

مشهد التمويل الدولي في سياق التنمية الفلسطينية

حسب تقديرات البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية الصادر عن جامعة بيرزيت في نهاية العام الماضي فإن متوسط المساعدات الدولية للفلسطينيين تراوحت بين 670 مليون دولار سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى من عمر السلطة الفلسطينية (1994–2000) حتى وصلت إلى مليار دولار سنوياً خلال السنوات الخمس التالية (2001–2005). كذلك تقدر وزارة التخطيط حصة السلطة الفلسطينية من هذه المساعدات بما يزيد عن 80% منها.

تشكل هذه المساعدات الدولية أكثر من 65% من الموازنة العامة للسلطة. يذهب بعض المراقبين إلى القول أن حجم الدعم الدولي للفلسطينيين هو الثاني، بعد (إسرائيل) منذ الحرب العالمية الثانية من حيث متوسط نصيب

الفرد من هذه المساعدات، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد الفلسطيني حوالي 310 دولار سنويا مقارنة بـــ 60 دولار للفرد في إفريقيا .

ودون إنكار دور التمويل الدولي الهام في تمكين السلطة الفلسطينية من تنفيذ مشروعات كبيرة، فإن التمويـــل الدولي الضخم للسلطة الفلسطينية خلال سنوات عمرها الأحد عشر قد خلق حالة من الاتكالية على المجتمـــع الدولي، وساهم بشكل كبير في خلق حالة من الفساد المستشري، وفي ظهور أنماط من الاســـتهلاك الترفـــي غير الضروري، والأخطر من ذلك كله فإن التمويل الدولي الضخم جعل السلطة غير جادة في تبنـــي مـــنهج تنموي يعزز الاستقلال والاعتماد على الذات. مما رهن الموقف السياسي الفلسطيني في مرات كثيرة بمزاجية الدول المانحة. حيث يدرك المجتمع الدولي أن وقف المساعدات المالية لأي حكومة فلسطينية غير متماشية مع النهج السياسي الدولي هو بمثابة تهديد بالضربة القاضية. وهذا تأكيـــد آخـــر أن التمويـــل الـــدولي المفـــرط للفلسطينيين لم يكن بهدف مساعدتهم بقدر ما هو جعلهم أكثر اعتمادية على الخارج بما سينتج عنه بالضرورة إضعاف للموقف السياسي

بالإطار العام يمكننا وصف مشهد التمويل الدولي بين التحديات والمهمات كالتالي

☒ المساعدات الدولية مصدر هام لإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية ولكن ما تم تقديمه أقل من التعهـــدات والوعود.

☒ بعد أحداث الانتفاضة والممارسات الإسرائيلية التي تبعتها، تغيرت وظيفة بعـــض المـــساعدات مـــن تنموية إلى تعويضية وفي مجال تخفيف المعاناة، وحصل تباطؤ في الإنجاز للمشاريع المختلفة.

☒ لم يتم صرف المساعدات الدولية ضمن خطة تنموية شاملة مدروسة بل كان للعديد من المانحين رؤية محدودة ومجزوءة في مجال إنفاقهم حسب دراسات خاصة بهم. وسيكون تأثير انقطاعها أو تراجعها عكـــسياً، خاصة على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في مجالات: التعليم، والصحة والزراعة.

☒ انصب التمويل الدولي باتجاه السلطة والمنظمات الأهلية، ولم يكن له دور مهم في تشجيع نمو المجتمـــع الاهلي وأدى إلى توجه معظم الكفاءات للعمل في مؤسسات السلطة أو المشاريع الدولية أو المنظمات الأهليـــة الكبيرة.

☒ الخطورة في إن تصبح المساعدات الدولية إذا تحولت إلى قروض– كما هو التوجه الحاصل– عبئاً على الأجيال القادمة رغم استحقاق هذه المساعدات تعويضاً عن سنوات الاحتلال وكحق من حقوق الإنسان ولـــيس ثمنا للقبول بالتسوية.

☒ تبقى المساعدات الدولية وحدها مع استمرار الاحتلال دون حق تقرير المصير غير قادرة على إحداث تنمية بشرية مستدامة التي تتطلب بنية تحتية مؤسساتية ومادية تشجع الاستثمار.

☒ من الضروري العمل على ربط مشاريع الإغاثة بالتنمية، وعدم الاكتفاء بالمشاريع التي تخلق فرص عمل مؤقتة، إذ يجب أن تنسجم تلك المشاريع مع السياق العام لخطة التنمية الاقتصادية وتعمل على الحد من الآثار السلبية التي تنجم عن حالات الإغلاق والحصار للأراضي والمناطق الفلسطينية..

مشهد القطاع الخاص الفلسطيني في سياق التنمية الفلسطينية

ويمكننا كذلك وصف مشهد القطاع الخاص في فلسطين بين التحديات والمهمات كالتالي

- أقرت السلطة قانون تشجيع الاستثمار وشجعت القطاع الخاص الذي تنامي رغم أنه مازال يواجه بعض المعوقات: الاحتلال، البيئة القانونية، والخلط بين المنصب السياسي والمصلحة الاستثمارية الشخصية في بعض الأحيان.
- الخوصصة الفلسطينية مظهرية تستبطن الاحتكارية والفساد والكثير من المصالح الذاتية
- المواطن هو الذي يدفع ثم هذه الخوصصة وبدلا من أن تحميه السلطة في قوانين وتشريعات فإنها تتقاسم مع القطاع الخاص الأرباح .
- لانجاز قطاع خاص فاعل في عملية التنمية فانه يجب إقرار القوانين، تطوير القضاء والمحاكم، توضيح الصلاحيات،وإعادة هيكلة النظام الضريبي وضبط الفلتان الأمني ومحاسبة جادة للفاسدين .
- العمل على دعم برامج الإقراض الصغير بشروط أخلاقية وميسرة .
- متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في الشتات
- العمل بكل جديه ، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة ، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي ، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية.
- تطوير دور القطاع العام و التعاوني و المختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع الى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، على نحو يؤدي الى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية –نسبيا– من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين –الزراعة والصناعة– من ناحية ثانية.

دور المجتمع الأهلي الفلسطيني في عملية التنمية

ويمكننا كذلك وصف مشهد المجتمع الأهلي في فلسطين بين التحديات والمهمات كالتالي

- شكلت الانتفاضة محكاً لمؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني فأظهرت مواقع القوة والضعف في الأداء الوظيفي الاستراتيجي والطارئ لمواجهة ممارسات الاحتلال.
- تضطلع مؤسسات المجتمع الاهلي بدور مزدوج حيث تسهم في مقاومة الاحتلال دون الإخلال بدورها في عملية التنمية البشرية وتعزيز الشورية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.
- تسود حالة من غياب الشورية وفقدان المأسسة والشفافية والتوثيق واللوائح الداخلية في عدد من المنظمات الأهلية، مما يسبب خللاً في الوظيفة وتحقق الأهداف. ومازالت هذه المنظمات تعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية. وبرغم ذلك، تعتبر المنظمات الأهلية في فلسطين أكثر حيوية من مثيلاتها في أقطار مجاورة وفي أنحاء العالم.
- تراجعت أوجه المشاركة الشعبية في الفعاليات الكفاحية، وركنت الأحزاب والاتحادات إلى حد كبير على دور السلطة في إدارة عملية التفاوض، وقلت شعبية ونفوذ وقاعدة المنظمات الجماهيرية والاتحادات

بقطاعاتها المختلفة، ولم تستطع فرض تحولات شورية على النظام السياسي، ولم تحدث في بناهـــا وأطرهـــا ولوائحها وبرامجها تغييرات جدية ولم تسع إلى تنمية مصادر تمويل ذاتية.

- يجب وضع قوانين تحد من البرامج المشوهة وتفعّل من تقييم الجمعيات على أسس وطنية وبالقدر الذي تتجاوب فيه مع أهدافها والالتزام بالتداول والانتخاب في هياكلها.

الخلاصة

أولا : الاحتلال واستمراره هو العامل الحاسم في تدمير إمكانيات تحقيق تنمية بـــشرية مجزيـــة. وأن أيـــة إنجازات تتحقق تبقى فارغة من محتواها إذا بقيت خاضعة لأهواء ومصالح القوة المحتلة.

ثانيا : إن استدامة عملية التنمية وإمكانية البناء على ما يتم تحقيقه غير ممكنة في ظل تعرض مجتمع بأكملـــه لمقتضيات الاحتلال وبدون إنجاز الحق في تقرير المصير.

ثالثا : إن عملية إعادة بناء المجتمع الفلسطيني ومؤسساته تتطلب الأخذ بعين الاعتبار أن كل عمل لا يفـــضي إلى دولة فلسطينية سيادية ومنعتقة من الاحتلال يبقى في مهب الريح ولا يساهم في إحـــداث تنميـــة بـــشرية مستدامة.

رابعا : إن طموح الفلسطينيين لإنشاء دولة فلسطينية سيادية يتطلب العمل على كل الأصعدة في نفس الوقـــت وبتوازن دقيق. كما أن الوصول إلى الأهداف الوطنية يتطلب تداولاً للسلطة يحدث بشكل ديمقراطي وضـــمن انتخابات نزيهة ومحضر لها بشكل فعال. كما يتطلب التعلم من الدروس واستخلاص العبر والتصرف بـــشكل مسئول حيال إصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل حقيقي لا يحتمل التأجيل. هذا الشيء الـــذي يتطلب قيادة تنموية (تكنوقراطية) جنباً إلى جنب مع القيادة السياسية المقاومة .

خامسا : إن العصب الأساسي لتحقيق تنمية بشرية مجزية للفلسطينيين، كان ومازال معتمدا علـــى مـــشاركة جماهيرية ومجتمعية فعالة وضمن مبادئ سيادة القانون والتنسيق الحقيقي بين المؤسسات.

سادسا :يجب إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات التنموية الفلسطينية.

سابعا: يجب تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي

ثامنا : لا يجب التورط في جعل السلطة بديلا لاحتلال بعيد عن مسئولياته الأخلاقية والاقتـــصادية والأمنيـــة ،ولاياتي ذلك إلا بجعل كلفة الاحتلال عالية وجعل إطار السلطة مقاوماً .

تاسعا : يجب إعادة ضبط العلاقة بين التمويل والأولويات

عاشرا : وكذلك ضبط العلاقة بين القطاع الخاص ومفهوم الصالح العام

الحادي عشر : يجب إعادة النظر في كل القوانين والاتفاقيات التي تخل بعملية التنمية العادلة

الثاني عشر :تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة

(3) الجمعيات الخيرية في فلسطين تحديات الداخل والخارج

الدور

تلعب الجمعيات الاسلامية الفلسطينية والتمويل المقدم لها من الجهات الشعبية العربية والاسلامية ، الدور الرئيس في اغاثة الفلسطينين معيشيا وصحيا وتعليميا ، واستطاعت هذه الاموال – على قلتها – ان تخلق تماسكا اقتصاديا يؤمن الاساسيات للفلسطينين الذي كانوا يكتوون في فقر وبطالة وصلت مؤشراتها الى ما يزيد عن 65% من حجم الناتج المحلي ، وكان جليا ان هدف الاحتلال من خلال فرض حظر التجول المتواصل والحصار المطبق والتقطيع الجغرافي للضفة وغزة ، بالاضافة الى الاجراءات الامنية التدميرية تجاه الارض والانسان الفلسطيني ... بهدف تركيع الفلسطينين والنيل من صمودهم ، كجزء مكمل من المعركة الدائرة ضد المقاومة الفلسطينية والبنية الشعبية والتحتيتة التي تدعمها ... وعليه فان العبء الرئيس القي تماما على الجمعيات الخيرية الاسلامية التي قامت طوال الانتفاضة الحالية بالتالي

1- تضميد الجراح النازفة او ازالة اثار العدوان الاسرائيلي (ما تعلق بالشهداء والجرحى والمعتقلين وهدم البيوت وقلع المزروعات) .
2- تدعيم الاقتصاد الزراعي من خلال المشاريع الصغيرة الانتاجية .
3- الحد من آثار البطالة والفقر من خلال المشاريع التشغيلية المعتمدة على مانسبته 70% من اليد العاملة .
4- تدعيم الشؤون الصحية والتعليمية المتدهورة

المقارنة

بالمقابل هناك المئات من المنظمات الاهلية والثقافية الفلسطينية والتي يصل تعدادها الى مايزيد عن 1800 ، يتلقى بعضها الدعم الاوروربي والاميركي العالي والمتدفق ولكنها
تقوم بانشطة ثقافية واجتماعية لاتتناسب الاجندة الفلسطينية وراعت بالغالب رغبات الممولين الغربيين التي ركزت على المشاريع التالية:

1- مشاريع التطبيع والتعايش مع الاحتلال الاسرائيلي .
2- مشاريع الديمقراطية وحقوق المرأة وقضايا تحديد النسل وحقوق الانسان .
3- المشاريع التدريبية والتطويرية وليس المشاريع الانتاجية او الانشائية او البنية التحتية.
4- تدعيم الاجهزة الامنية الفلسطينية .

الا انه للدقة العلمية فان هناك بعض المنظمات غير الحكومية التي قاومت الاجندة الغربية وتحديدا الاميركية واصرت على شروطها في التنفيذ ووضعت حاجات الشعب الفلسطيني نصب اعينها ، الا ان الاجمال العام يشير الى ان معظم المنظمات غير الحكومية والمراكز الثقافية الملحقة بعملها يصب في ذات التوجه انف

الذكر حيث الاجندة مشوهة ولا تناسب الاولويات الفلسطينية العاجلة ، بقدر ما تناسب الاستراتيجيات الاميركية التي تركز فقط على ما يحافظ على امن اسرائيل واشاعة ثقافة التسوية والتطبيع والديمقراطية بشكلها الغربي ومحاربة ثقافة المقاومة او ما يطلق عليه الاميركان "العنف الفلسطيني" .

لقد حاولت السلطة الفلسطينية سنة 1999م السيطرة وتحجيم هذه المنظمات بقصد جعل تمويلها تحت عباءتها في ظل ان هذه المنظمات يقدر دخلها السنوي ما يصل الى 200 مليون دولار (حسب البنك الدولي) ، ولكن مسعى السلطة الذي اتخذ أشكال إعلامية وقانونية , بل وادى التي استحداث وزارة اسميت (بوزارة المنظمات الاهلية) ، وجرت اتهامات على اثرها و حملات متبادلة بين السلطة ورموز تلك المنظمات الاهلية ارتكزت على التالي :

أ- اتهام السلطة لهذه المنظمات بتلبية اجندة تغريبية ، وتحصيل رواتب ادارية تصل الى ارقام جنونية(70% من موازنة المشاريع) .

ب- اتهام المنظمات الاهلية للسلطة بالفساد وانتهاكات حقوق الانسان ومحاولتها السيطرة على نشاط واموال المنظمات الاهلية .

واستخدم كل منهما وسائله الاعلامية والقانونية وعلاقاته الخارجية لتحجيم الطرف الاخر ، ولاشك ان الديباجات التي استخدمت (الديمقراطية وحقوق الانسان والشفافية واحترام القانون) كلها وظفت فقط في المعركة في سبيل ان يسيطر الاخر على مقدرات ما ياتي ، لان بعض وزارات السلطة و وبعض المنظمات الاهلية كليهما متورط في قضايا الفساد وانعدام الديمقراطية داخل اجهزته .

المهم ان ما افضت اليه هذه الحرب ما قبل انتفاضة الاقصى قد عزز قوة وسطوة المنظمات الاهلية رغم علاقة السلطة الصلبة في حينه مع الاميركان الذين وقفوا الى جانب المنظمات الاهلية ، والان ومع اهتزاز مكانة السلطة لدى الاميركان فان قوة تلك المنظمات قد زادت وتعززت ، لكن انعطافة حدثت في العام الثاني لانتفاضة الاقصى من الجيد رصدها وهي ان تلك المنظمات المرتبطة بالتمويل الاميركية حاولت اقامة مشاريع انتاجية وانشائية واغاثية .... ورغم ان ذلك يعد تجميلا لدورها في ضوء ان المجتمع الفلسطيني يحتاج لمن يطعمه لا لمن يعظه في الديمقراطية الاميركية ،الا ان التوجه الجزئي لهذه المنظمات كان ايضا بقصد التشويش على نشاط الجمعيات الاسلامية الى سحبت البساط الاجتماعي من تحت الاجهزة الرسمية وكذلك من المنظمات الاهلية ،... وشكلت سندا حقيقا للمعاناة الفلسطينية ، مما ادى الى الاسهام في تصاعد قوة هذه الجمعيات الاسلامية الفلسطينية وهذا مانبه جميع الاطراف الداخلية والخارجية بضرورة محاربة نشاط الجمعيات الاسلامية وتقويض عملها من خلال الاجراءات التالية :

1- تعزيز عمل المنظمات الاهلية المرتبطة بالدعم الاميركي في القضايا الاجتماعية والمشاريع التشغيلية .

2- تجفيف موارد الجمعيات الاسلامية من خلال الضغط على الحكومات العربية لملاحقة التمويل الشعبي والجمعيات الجامعة له .

3- توجيه الدعم الشعبي والرسمي العربي من خلال قناة السلطة الفلسطينية وهذا ماركز عليه بوش بجلاء في قمتي العقبة وشرم الشيخ ، وهو بالمناسبة ما سعت اليه السلطة عبر وسطاء بعث بهم الى الدول العربية .

4- ملاحقة الاجهزة الامنية الإسرائيلية لنشطاء الجمعيات الاسلامية من خلال الاعتقال ومداهمة المؤسسات الخيرية وتحطيم بنيتها المعلوماتية .

5- ملاحقة الاجهزة الامنية الاسرائيلية للجمعيات الاسلامية في فلسطين ال48 وجمعياتها الداعمة لهذه الجمعيات .

6- ملاحقة الاجهزة الامنية الغربية للجمعيات الاسلامية في الدول الاوروربية والولايات المتحدة الاميركية من خلال محاصرة انشطتها واغلاق بعضها واعتقال بعض مسئوليها .

الاتهامات

وقد حاولت الحملة المتعاضدة التي شنت ضد الجمعيات الاسلامية في الداخل والخارج الى تاكيد اتهامات ضدها حول علاقتها بالانشطة العسكرية الفلسطينية او محاولة خلط تفجيرات نيويورك بالمساعدات الانسانية للفلسطينين من خلال انتاج تهمة تمويل انشطة الارهاب للجمعيات الاسلامية في الخارج ، ولكن مجمل الاجهزة الامنية وقوتها المخابراتية لم تستطع اثبات تهمة التمويل العسكري لهذه الجمعيات الفلسطينية ، مما جعل الاتهامات تتراجع للحديث عن دعم ومساندة بنية المقاومة الفلسطينية ، مما كان يعني بجلاء ان الحرب ضد الجمعيات يتخذ شكلا متطرفا يحاول ملاحقة الانشطة التي تتعلق بالايتام والارامل والفقراء ، مما جعل الاهداف اكثر جلاء لدى رجل الشارع العربي والفلسطيني بان المشكلة ليست دعم المقاومة

بل القضاء على مقومات الصمود الفلسطيني ، وبذلك برزت الاهداف وكانها تحاول مشاركة الحكومات العربية في ذبح الفلسطينين تحت مسمى الارهاب ، وهذا بدوره سيحرج الحكومات العربية امام شعوبها خاصة ان هذه الاموال هي بالاساس شعبية ، والاهم ان ذات الدول العربية المتهمة بالتخلي عن الفلسطينين تحاول تخفيف ذلك من خلال الدعم المالي الذي تقدمه وتتباهى به ، ولذا تراجعت لغة الاتهامات الاميركية لتحدد بجلاء انهم لا يريدون دعم الجمعيات الإسلامية ... ولكن اشكالية الطرح الاميركي – الاسرائيلي تواجه عدة اشكاليات موضوعية ومنطقية اهمها :

1- ان الجمعيات الاسلامية الفاعلة تمتاز بنظافة اليد .. وفي ظل ان ما يدعو اليه الاميركان الشفافية فان دعواهم لتوجيه الدعم لقنوات رسمية او اهلية اخرى هو بمثابة اعلان تناقض وانكشاف للنوايا الاميركية التي تزعم انها مع الاصلاح المالي بينما ما تريده فعليا في سبيل مصالحها هو تاكيد الفساد .

2- ان ايجاد البديل عن الجمعيات الاسلامية يتطلب وجود بنية موازية تحتاج الى سنوات من التراكم وفي ظل مثالية ذلك ، فان سحق الجمعيات الاسلامية سيعني ثورة اجتماعية فلسطينية وتراكم للغضب وبالتالي مزيد من المقاومة، في ظل ان عشرات الالاف وعوائلهم مرتبطين او مستفيدين من دعم الجمعيات الاسلامية ، وهذا ما نبه اليه دينيس روس المبعوث الامريكي الاسبق لمنطقة الشرق الاوسط عندما شنت السلطة الفلسطينية حربا شاملة ضد الجمعيات الاسلامية في سنة 1996م ، حيث خطورة المساس بهذه الجمعيات دون بديل موجود وموازي حسب ما ورد من تصريحات نسبت اليه في حينه .

3- ان محاربة الجمعيات الشعبية العربية المتعاطفة مع الجمعيات الاسلامية سيسهم في سد السبل على (دعم مالي) يعتقد المسلمين انه واجبهم الضعيف تجاه اخوانهم الفلسطينين ، وعليه فمحاولات اغلاق هذا الدعم هو بمثابة اغلاق لكل السبل السلمية للتعبير عن ايمان يعتقد به مئات الالاف من المسلمين ، وهذا بدوره يعزز خيار المقاومة الايجابية .

التحديات

أ- الخارجية :

المطلوب إدراك هذه التداعيات الدولية وتوظيفها في إطار فهم العمل الخيري للواقع الذي يتحرك به ، ومن هذه الادراكات ...

1- الإدراك أن الجانب الرسمي يواجه ضغوطا ومساومات هائلة ، تضعفه عن التحرك في الحد الأدنى ، ويتكامل مع ذلك رغبة البعض من الرسميين زعزعة هذا الخير ومؤسساته وأبنائه ، للسيطرة أكثر على ما تحته ؛ ورغم أن هذه رغبة قديمة إلا أنها تعززت بفعل الضغوط ووجدت مبررا لها في وسط الخلط المتعمد ما بين الإرهاب والإسلام تارة ، والإرهاب والمقاومة تارة أخرى ، ولاحقا الخلط بين العمل الخيري والإرهاب .

2- الإدراك أن النجاح النسبي في خلط أعمال الخير بالإرهاب ، قد جعل أنظار الدول الغربية مشدودة ليس فقط لتفحص الأنشطة الخيرية ، بل ولإحكام القبضة عليها ولاحقا السيطرة عليها ، ومحاولة خلق اطر بديلة منافسة لها .

3- الإدراك أن الجهات المعادية للعمل الخيري ، تملك السيطرة الاليكترونية والمالية والمعلوماتية .

4- الإدراك أن ما جرى كان مفاجئا ومباغتا ، وقد اضر بالعمل الخيري وقيد حركته واضعف أعماله وأساء له، إلا انه كشف عن ثغرات مهمة في إدارته وأساليبه ينبغي التنبه لها .

5- الإدراك أن الحملة قائمة ومستمرة ، ولم تصل بعد إلى أوجها لأنها تخشى أن تنقلب إلى ضدها ، لان حيز العمل الخيري يساهم مساهمة فاعلة في ضبط ردود الفعل المجتمعية الناتجة عن الحاجة والفقر المتفشية في الوطن العربي والإسلامي .

6- الإدراك أن المواقف الدولية تجاه العمل الخيري ليست واحدة ، وثمة نظرة أكثر ايجابية ... فالأوروبيون لم يذهبوا بعيدا في ضرب العمل الخيري وانساقوا نسبيا للمطالب الاميركية نتاج تخوفاتهم على البنية المجتمعية من جهة ونظرتهم المختلفة للحلول السياسية والاجتماعية في الوطن العربي وخشيتهم الكبرى من الهجرة المعاكسة ، بعكس الاميركان ساعين ليس فقط إلى إجراءات الرقابة والضبط بل في محاولة استئصال الضمير الخيري المتمثل في الزكاة الإسلامية أو مفاهيم التضامن الإسلامي والتوحد العربي ، لصالح اولويات وبرامج مختلة .

ب- الداخلية

من الطبيعي أن تكون فلسطين أول المتأثرين بالضربات والقيود المتلاحقة للعمل الخيري ، إن لم يكن معظم ما جرى هو بسببها او ناتج عنها ، والعمل الخيري تجاه فلسطين في الداخل والخارج لم يستهدف لإسناده المقاومة ، بل لأن الاحتلال أدرك مؤخرا أن فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني لا يتطلب سياسيات وقيود أمنية ، بل يتطلب بالدرجة الرئيسة ضربات لمقومات الصمود التكافلي الاجتماعي ، الذي يؤمن الحد الأدنى من البقاء ، على أمل أن يحقق ذلك إنهاكا فلسطينيا وتفككا إسلاميا وعربيا تجاه ما تمثله القضية الفلسطينية من وزن في الإيمان الإسلامي والضمير العربي ، واستنفذ الاحتلال الإسرائيلي في سبيل ذلك كل ما أمكنه من إجراءات ومؤثرات ، لتحقيق التالي :

1- تحقيق استسلام فلسطيني من بوابة الإنهاك الاقتصادي والاجتماعي وفض التكافل العربي والإسلامي وخاصة الجانب الشعبي الأكثر مصداقية وشفافية

2- ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب ولاحقا ربط العمل الخيري بالإرهاب بعد تسويقه كجزء فاعل في تمويل المقاومة الفلسطينية

3- استخدام ما لديه من نفوذ دولي لضرب المؤسسات الخارجية من خلال استناده على جزئيات ، نجح في صياغتها وتسويقها وكأنها دلائل على دعم المقاومة الفلسطينية .

4- محاولته حرف العمل الخيري عن دعم المجتمع الفلسطيني واولوياته ، من خلال تدخله لدى الحكومات العربية لتحديد عناوين محظورة وأعمال خيرية مرفوضة ، وبعد أن يمكن له من ذلك سيلجأ إلى ضوابط جديدة ، بما يؤدي إلى اختزال العمل الخيري ومسخه في أجندة وعناوين مشوهة

5- ساعد في تحقيق ما يريده الاحتلال تخوف جهات في السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية من النفوذ الذي يشكله العمل الخيري في تعزيز المؤسسات ذات المصداقية على حساب مؤسسات الدولة الضعيفة والمترهلة ، مما أدى إلى زيادة الضغوط والشروط وتعاضد في محاولات التحجيم.

6- في الداخل الفلسطيني عمد الاحتلال إلى ضرب بعض المؤسسات الخيرية وتشويش أعمالها من خلال حملات الاعتقال و الدهم والتخريب المتعمدة والمتوالية ، ومؤخرا لجأ إلى مصادرة أموالها وتجميد حساباتها وإغلاق مكاتبها ، في محاولة للسيطرة عليها وتخويف الناس من التعاطي معها وإرهاب المؤسسات الخارجية التعاون معها .

ج- الذاتية

رغم أهمية إدراك الأبعاد الموضوعية لتحديات العمل الخيري داخل وخارج فلسطين إلا أن التحديات الذاتية هي الأولى في التصحيح والاوجب في الإدراك ، لما تمثله من ثغرات أمكن لها أن تكون متكأ في فريسة الإرهاب ومدخلا للتشكيك في سلامة الصرف الخيري ، وفاقم في الإشكال تضارب الجهود الخيرية وعدم قدرتها على المواجهة المنفردة ، والأخطر تأخر العاملين فيها عن إدراك المتغيرات الدولية الجديدة وما يلزمها من سياسات وإجراءات تختلف كليا عن الأساليب القديمة ، سواء في تسويق أعمالها أو آليات تنفيذها أو أوجه صرف أموالها أو حتى في ادارتها لذاتها وجمودها على مسميات وشخصيات وعناوين كان الأولى تجديدها وتغييرها ،

بالعموم يمكن ضبط أهم التحديات الذاتية على النحو التالي :

1- الخلط بين الشفافية والاعتبارات الشخصية

2- الخلط بين العقلية الحزبية والأعمال المؤسسية

3- التركيز على المصداقية وإهمال المهنية

4- الخلط بين الاتكالية " البركاوية " والأعمال الإدارية القائمة على التخطيط والأساليب الحديثة

5- الخلط بين تشدد المؤسسة في خصوصياتها وضرورة انفتاحها وتعاطيها مع الواقع المؤسسي المحلي والدولي

6- التركيز في المشاريع على الحاجات الاغاثية قصيرة الأمد ، وإهمال الحاجات الإنتاجية والبنيوية متوسطة وطويلة الأمد .

7- التورط في مشاريع إنشائية منهكة ماليا ومحاولة التصدي لإشكالات اكبر من العمل الخيري أو هي من اختصاص الحكومات

8- الانسياق مع إلحاح الحاجات المناطقية وعدم دراسة الاحتياجات الحقيقة ، ضمن دراسات مهنية .

9- التركيز على استقطاب المال وإهمال ما يعززه ويديمه ، من خلال تقارير إعلامية ومالية مقنعة وموثقة

10- التركيز على المدن الفلسطينية وإهمال الريف الفلسطيني الأكبر نسبة وعددا وحاجة

11- التركيز على الوسائل القديمة في إقناع المحسنين وإهمال المتاح من وسائل اتصال حديثة وفاعلة

12- عدم ربط برامج الكفالة ولاسيما الأيتام بمنظومة أخلاقية وتربوية

13- التركيز على الجانب الغذائي وإهمال الجانب التدريبي المهاراتي .

الحلول

أ- الإدارية

1- وضع خطط استراتيجية وأخرى طارئة ... . تلحق بوضع خطط قصيرة وأخرى متوسطة توضح ماذا نريد في كل مرحلة ..واعتمادها ضمن خطط معلنة ومشاريع مسوقة وتقييمات جادة

2- التركيز في الخطط على ما يعزز الإنسان الفلسطيني تدريبا وتعليما وتأهيلا ونماء وبما يمكنه من الاعتماد على ذاته والابتعاد عن الاتكالية المعتالة على المساعدات

3- تعزيز ارتباطه بالمكان الفلسطيني زراعة وفلاحة واستصلاحا وتشجيرا بما يؤدي إلى تعميق ارتباطه وتقوية الجانب الزراعي

4- حماية الفلسطيني عجوزا وطفلا وامراة من خلال برامج الكفالة المباشرة بسبل تعززها المؤسسات أو جعل هذه المؤسسات أدوات تنسيقة لتعزيز ذلك والتكيف حسب ظروف البلد وأحوال العمل الخيري فيه

5- تعزيز المنتوجات الفلسطينية المحلية من خلال إيجاد السبل لربط الشركات العربية بعناوين مقابلة أو جمعيات مقابلة أو العكس والتكيف مع ذلك حسب ظروف البلد وأحوال العمل الخيري فيه ، وهناك سبل واسعة للتصدير

6- حماية المؤسسات الفلسطينية وكادرها من خلال تدعيم صمودها بالخبرة والمال والنصيحة .

7- ربط برامج الكفالات الدائمة في منظومة تربوية واخلاقية ومناحي وقفية استثمارية .

8- خلق تجديد إداري وتداول سلطوي داخل منظمات العمل الخيري بما يجدد الدماء والعمل

9- التركيز على توظيف أصحاب الخبرات الجديدة ضمن أصول تنافس تضبطها المصداقية

10-خلق الظروف المناسبة والمشجعة لعمل خيري مريح من خلال تأمين السبل المادية والتقنية للعاملين

11-تدريب العاملين في الجوانب الاليكترونية والإعلامية والإدارية استفادة من الخبرات الدولية الهائلة ، وبما يعزز الموارد البشرية في المؤسسة

12-التركيز على علاقات عامة ناجحة ومنفتحة مع أطراف المجتمع المحلي والدولي بما فيها الاميركي من خلال اختيار خبرات وأشخاص قادرين على التكيف والملائمة .

13-الحرص على الاشتراك والتفاعل والتشبيك مع المؤسسات المختلفة الأجنبية والعربية في المنتديات والأطر

14-التعاقد أو استشارة خبرات محلية صحية واجتماعية واقتصادية و.....في المشاريع المعروضة بما يعزز تلمسها للحاجة من جهة وتجنيب هذه المشاريع للفشل وعدم الجدوى

15-الدراسة الوافية للقوانين المنظمة والتجارب السابقة والاستشارة الدائمة للجهات صاحبة اختصاص القانون العام والقانون الدولي .

16-تفعيل اطر العمل الخيري التنسيقية في كل محافظة على مستوى الداخل الفلسطيني أو على مستوى الخارج العربي والإسلامي ، وإحياء اطر التنسيق القديمة ما أمكن ، مع مراعاة حاجات بعض الجمعيات وحرصها على التميز من خلال جعل بوابة تنافس بالخير وبما لا يخل في الاولويات أو يخلق تضارب بينها

17-عقد اتفاقات في بعض المشاريع مع جهات دولية وخاصة مع البرامج المتعددة للأمم المتحدة للتدريب والتأهيل والمتابعة .

ب- المالية

1- التكيف والملائمة مع الاشتراطات الرسمية والرقابة الدولية من خلال البحث عن سبل تعاونية مع جمعيات أخرى في ذات الدول أو خارجها ، وبما يخلق سبل بديلة واحتياطية تتكيف مع المكان والزمان

2- التركيز على آليات تنفيذ متسلسلة... اتفاقات موقعة ... مناقصات معلنة .....لجان عطاء متخصصة .

3- خلق تشبيك مباشر ما بين المحسنين والكافلين والمتضررين والمحتاجين ، بما يؤدي الغرض ويعزز المصداقية ويتغلب على بعض الظروف القاهرة

4- الحرص على إنجاز وقفيات رابحة في الداخل والخارج تابعة لمؤسسات خيرية بما يحمي كادرها والمستفيدين من مشاريعها ، ويعزز أمنها المالي وبالتالي صمودها في وجه التضييقات والاحتمالات

5- متابعة ما انتهى إليه مؤتمر باريس للجمعيات الخارجية من تعزيز ميثاق دولي لحماية العمل الخيري ومؤسساته .

ج- الإعلامية

1- في كل القضايا الإعلامية والعملية المتعلقة بالعمل الخيري مطلوب على الدوام إبراز الجانب الإنساني والابتعاد كليا عن الصيغ أو آليات السياسية المباشرة

2- نشر الإنجازات الخيرية ماليا وبالأرقام والصور دوريا على نصف سنوي أو سنوي بما يعزز الثقة والشفافية ، وتزويد الجهات المحلية والدولية بنسخ موثقة يتحرى فيها الدقة والجانب الفني والإحصائي والبياني

3- التفاعل مع الانترنت والفضائيات من خلال تبني برامج وثائقية شارحة ومبينة لمكانة وأهمية العمل الخيري

4- تعزيز الوجود الخيري بالندوات والمؤتمرات بالحرص على دعوة الجانب الرسمي والشعبي والحزبي والأجنبي للتحاور والتفاعل

5- تعزيز الوجود الخيري بالمنشورات والمطبوعات والدراسات والاستطلاعات الدائمة

6- استغلال الوسائل الإعلامية والاتصالات التفاعلية لاستقطاب المال معززا ذلك بشرح موجز عن الفكرة والحاجة والهدف .

الخلاصة

العمل الخيري قادر على تجاوز محنته إذا تجاوز تحديات ذاته وكان قادرا على التعامل بذكاء مع متطلبات مرحلته وبما لا يخل بثوابته واولوياته التنموية والإنسانية ، وان كانت الأحداث قد أبرزت التحدي إلا انه كشفت عن حاجتنا الكبيرة لنفتش عن أنفسنا فنتدارك ما فات ونعزز ما هو آت ولا زالت الهوامش كثيرة إن بحثنا عنها ، أما إن بقينا ننتظر ما يفعل بنا فسنبقى في دائرة الإرباك والإجهاد ، وإن بقينا منغلقين على ذاتنا لا نسمع إلا صوتنا ولا نتحدث إلا مع ذاتنا فسنكون كم يسجن نفسه بنفسه دون التطلع لسبل كثيرة يمكنها أن تنقذ الموقف وتعزز الحضور الخيري وفي ذات الوقت الصمود الفلسطيني ، والسبيل الوحيد لذلك هو الوقوف

عند ما جرى ... من أي الثغرات أوتينا ؟ وتقييم ما كان .. وتغيير ما هو كائن .. والبحث عما يمكن أن يكون ، وكل ذلك ممكن إن توفرت الإرادة والنوايا وتكامل الجهد والمال والحكمة .

(4) تجربة هيئة الأعمال الخيرية في فلسطين

تعريف

تأسست هيئة الأعمال الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من عام1984م تحت اسم لجنة الأعمال الخيرية وفي تاريخ 1988/9/1م تم تطويرها لتصبح هيئة الأعمال الخيرية وهي مؤسسة خيرية إنسانية تطوعية غير حكومية تعمل في مجال التنمية والإغاثة حاصلة على الصفة الاستشارية من الدرجة الثانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة، و العضوية الدائمة في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة و صفة مراقب في مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) وعلى عضوية المجلس العالمي للمنظمات التطوعية (ICVA) .

كما أبرمت العديد من مذكرات التفاهم كان أهمها مذكرة تفاهم مع كل من مكتب منظمة اليونيسيف في الرياض وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) كما قامت بتنفيذ عدة مشروعات مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .(UNHCR) .

إنجازات هيئة الأعمال الخيرية

- إفادة 20 ملايين من الفقراء و المحتاجين واليتامى وكبار السن.
- انجاز 3000 مشروع خيري وأنساني وتنموي خفف الكثير من معاناة الفقراء والمحتاجين حول العالم .
- 80 % من المستفيدين من مشاريع الهيئة من النساء والأطفال.
- شيدت الهيئة 18 مدرسة نظامية وثانوية ومهنية و 490 مركز تعليم حول العالم .
- أنشأت الهيئة أكثر من 8 رياض أطفال و15 مدرسة نظامية وثانوية و412 مركز تعليم حول العالم .
- تكفل هيئة الأعمال الخيرية حاليا أكثر من 30000 يتيم في كل أنحاء العالم موفرة لهم الطعام والشراب والمأوى الآمن النظيف والتعليم والرعاية الصحية .
- شيدت الهيئة أكثر من 50 مستشفى وعيادة وأكثر من 35 عيادة متنقلة في مناطق الكوارث والشراب والأزمات. كما وقامت الهيئة بتسيير أكثر من 95 قافلة صحية تقدم خدمات العلاج والكشف الطبي للفقراء والمحتاجين .
- ساهمت الهيئة في 1000حملة صحية تقدم العلاج و الخدمات الصحية للفقراء والمحتاجين.
- كما وفرت الهيئة 100 ألف طن من المواد الغذائية المساعدات الخيرية للمحتاجين في كل أنحاء العالم .

حصاد هيئة الأعمال الخيرية لسنة 2005 في فلسطين

البرنامج	التكلفة بالدولار
الاجتماعي	4000000
الصحي	2000000
التعليمي	2500000
الإنتاجي	1000000
الاغاثي	1000000
الإجمالي	10500000

خبرة الهيئة في ترشيح وتنفيذ وتوزيع المشاريع

الترشيح

يعتبر كل مشروع بمثابة "الجنين " المطلوب إنجازه أولا على أسس شرعية من حيث دراسة ظروف بقائه ومستقبله وواقعيته ، لا يكفي أن يتم عرض المشروع وترشيحه لمجرد الحاجة له فقط ، يجب دراسة ظروف الحياة له والقدرة على تسييره ، فلربما تكون منطقة العمل بحاجة إليه ، ولكن الجمعية المقدمة له غير متخصصة به أو لربما إمكانياتها لا تناسب أو تتناسب إيجابا مع إنجازه ، وقد يكون المشروع فاعلا وناجحا لمدة قصيرة ، ولاحقا قد يصبح عاجزا عن الاستمرار ، فدراسة الحاجة يجب أن تتوازى معها دراسة واقعية المشروع وقدرة الجهة المرشحة للتنفيذ ولاحقا تأكيد ثباته كمشروع قادر على حماية ذاته وإسعاف عثراته وعجزه ، ومن المهم هنا وفي القضايا التفصيلية على وجه الخصوص أن يوكل الأمر لمتخصص في دراسة هذه المشاريع من حيث تناسبه وحقيقته والقوانين السارية في البلد والمنظمة له ، ومن الخطأ القاتل أن يزعم احد علمه في كل شيء ، فمع توسع الحياة وتشابك الحياة وتعقدها أصبحت التخصصات والعلوم والفنون متعددة ومعقدة تستدعي التخصص فيها ، ومع ثورة المعلومات أصبحت الخيارات واسعة والخبرات متعددة ، ولذا الرقي ؛ وبعد أن تتأكد الجهة الداعمة من كل هذه النقاط من الممكن رفع المشروع وتنسيبه ، وهنا لا يكفي مصداقية الجهة المقدمة له ، بل لابد من تفعيل آلية التقييم والتقويم لأعمالها مع مرور الوقت ، فالمزج المطلوب في الترشيح هو قدرة المؤسسة وليس فقط أهليتها .

إذا باختصار يمكننا الحديث عن عناصر للترشيح كالتالي :

1- واقعية : أي الحاجة إليه
2- الفاعلية : القدرة على تنفيذه بالزمان والمكان والتكلفة
3- التجربة : أي خبرة المؤسسة في تنفيذ المشاريع ومصداقيتها

4- التخصص : أي مدى تخصص المؤسسة في مجال المشروع
5- التكامل والتقاطع : مدى تشابك المشروع مع معطيات اخرى
6- القانونية : مدى موثقية أوراق المشروع والجمعية حسب القانون الفلسطيني
7- دراسة نقاط القوة والضعف : بما يعظم الايجابيات ويتغلب على السلبيات

التنفيذ

في تنفيذ المشروع هناك شكلين، لكل منهما حسناته وسيئاته:

الأول: يتعامل يترك للمؤسسة الممنوحة؛ حرية التنفيذ والتصرف، ومع أن هذه الحرية مهمة في إعطاء الجهة المنفذة سهولة في الإجراءات وتحمل للنتائج، والاهم أنها أكثر راحة للجهة الداعمة ، التي ربما تكتفي بانتداب مكتبها الميداني للإطلاع على المشروع ، وتلقي التقارير الإدارية والمالية ، وهنا ينتهي دور الجهة المانحة بانتهاء الإنجاز وتلقي التقارير والتوثيقات اللازمة .

الثاني: يجعل للجهة الداعمة حيزا اكبر في حيثيات التنفيذ، من حيث ما يستلزمه المشروع من عطاءات صريحة ومنشورة، ولاحقا بوجوده كجزء من عملية فض العطاءات ومخاطبة الشركات الفائزة ، وأخيرا في البقاء شريكا في الإطلاع على المشروع ، بما يؤكد حسن سيره وفاعليته ...

وتبقى الأفضلية للخيار الثاني، خاصة في ظل وجود مكتب ميداني في ذات البلد، لعدة أسباب أهمها:

1- ضبط المشروع، كما خطط له، وإعطائه المال الذي يلزم
2- نشر العطاءات والتأكد من سير عملية الشراء د
3- فض العطاءات، والاستعانة بخبراء وفنيين لهم علاقة بمادة المشروع
4- الاستفادة من قوانين البلد، في إعفاء الأعمال الخيرية من الضرائب المفروضة عليها
5- إفادة المحسن المتبرع بتقارير شاملة
6- وضع آلية شراكة مؤقتة لتشغيل المشروع والتأكد من سلامة تسييره ونجاحه وليس فقط إنجازه

التوزيع

تعتمد الكثير من المؤسسات في توزيع مساعداتها على مؤشرات السكان ، وهذه مغالطة تحتاج الى إعادة تقويم نظرا لان وسط فلسطين كثيف سكانيا وغني ماديا بعكس الجنوب الفقير والكثيف وبخلاف الشمال الكثيف والأكثر فقراً ، ولذا لابد من معايير تعتمد الأمرين معاً (السكان والفقر) ، وإلا لبقي الفقير اشد فقرا والغني أكثر غنى ، ويمكن من إحصاء دقيق للسكان مع مؤشرات الفقر المعتمدة في تقارير التنمية الفلسطينية انجاز معادلة أكثر عدالة ..

بالمقابل يساهم تركز الجمعيات في المدن وضعفها في القرى إلى تضخم المشاريع في المدن ، وبالتالي زيادة الهجرة للمدن إليها وبالتالي ظلم القرى وقطاعات التنمية الضرورية فيها ، ويزيد في هذا الإشكال رغبة الممولين الجامحة لإبراز انجازات في المدن بقصد الإعلام والشهرة .

إن المستوجب إعادة توزيع المشاريع بين المدن والقرى وتقوية مؤسسات الريف في توغل المدن وإعادة الاعتبار لمؤشر الفقر في مواجهة تضخم الاعتماد على إحصاء السكان المضلل في تقييم الحاجات .

(5) نحو تنمية فلسطينية فاعلة

أولا : الرؤية التنموية الوطنية : من الضروري في إطار بناء إستراتجية فلسطينية أن لاندعي الموضوعية ، لان هذه الإستراتيجية لايمكن ان تكون محايدة بل في منحـــازة للـــوطن ومرتبطـــة بالاولويـــات والحاجـــات والمصالح الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والإنسانية عموماً .

ثانيا : المقاومة التنموية الانعتاقية : يجب تبني تنمية انعتاقية من الاحتلال ... لايمكننا الحديث عن أي تنمية والاحتلال يشوه أرضنا ومقدارتنا ويصادر حريتنا وذاتنا .. يجب مقاومة كل ذلك فالتنميـــة فلـــسطينيا تعنـــي بالأساس المقاومة الشاملة مقاومة اقتصادية وأخلاقية وسياسية وعسكرية واجتماعية، وفي هذا الإطار يجـــب التصدي للتشوهات الاحتفالية

ثالثا : البناء التنموي الشامل : ضرورة تعزيز البناء الشامل جنبا إلى جنب في معركة التحريـــر ، والإنـــسان أولا والمؤسسة ثانيا والمجتمع ثالثا : فلا يمكن مواجهة التحدي التنموي بالعشوائية والعفوية .. ولا يمكن لأي إنسان مهتز مسلوب الإرادة من قهر تحديات المكان ، ولا يمكن لمؤسسة مختلة في خططهـــا ضـــعيفة فـــي قدراتها وإدارتها أن تكون عونا للتنمية .. يجب تصحيح كل ذلك وتبني بناء شامل ومتوازن .

الأولويات التنموية

أولا: تنمية الصمود : من خلال تحديد أهداف قصيرة الأمد

أ- تخفيض مستوى الفقر والبطالة

ب- إنقاذ القطاع الزراعي والتعليمي والصحي

ت- الاستثمار في القطاع التعليمي ولاسيما المهني والعلمي .

ث- الاهتمام بالبناء الاجتماعي والأخلاقي

ج- إنشاء مجلس للتنمية مشكل من القطاعات الحكومية وغير الحكومية والجامعات

ح- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة ومشاريع الإبداع الذاتي

خ- حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلـــسطينية عبـــر فريـــق وطنـــي اقتصادي متخصص ، تمهيدا للسيطرة المباشرة عليها وادارتها ، كهدف وطني يستحيل بدون تحققه تطبيـــق أي خطة تنموية فلسطينية .

د- مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء و رفع أجـــور الفئـــات والـــشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

ثانيا : تنمية التكييف : من خلال تحديد أهداف متوسطة الأمد

أ- إعادة توزيع الخبرات حسب الحاجات والقدرات والخبرات والقطاعات

ب- مراجعة للأسس والمعايير التي قامت عليها بعض الجمعيات والجدوى التي حققتها

ت- الاهتمام بالقطاع الإنتاجي والتصنيعي والبحث عن سبل تحمي المنتج والمؤسسة

ث- محاولة التخلص من قيود اتفاقية باريس نحو الحرية والانعتاق .

ج- ضرب مراكز الاحتكار والاستئثار الاقتصادي ومراجعة جادة لكل الصناديق المالية والاتفاقيات الداخلية

ثالثا : تنمية البناء : من خلال تحديد أهداف بعيدة الأمد

أ- تعظيم الدخل وتخفيض مستوى المعيشة

ب- تكريس الاعتماد على الذات مع تكامل مع العمق العربي والإسلامي والإنساني

ت- الاهتمام بمشاريع البنية التحتية

ث- العدالة في التوزيع

ج- تكافؤ الفرص

ح- فك الارتباط مع الهياكل الاقتصادية الإسرائيلية